

عنوان الورقة البحثية:

جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

د. ماجدة صواب - د. بوشتي الخزان (أستاذان باحثان جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب)

مقدمة:

بفعل العولمة الفاحشة وما ترتب عنها من تراجع لاقتصاديات دول كثيرة في خلق فرص مواتية للتنمية المحلية، وتعدد أوجه التدويل الصناعي والتجاري واحتكار فائض القيمة للقطاعين معا في يد فئة قليلة من الدول المتقدمة وشركاتها العابرة للقارات، وسيطرة وتوجيه وتأثير وتدخل المؤسسات البنكية الدولية في الشؤون المالية و نوع المشاريع الاقتصادية المراد إنجازها لعدد من البلدان الفقيرة والسائرة في طريق النمو، ارتفعت معدلات الفقر والإقصاء والتهميش لفئات واسعة من مجتمعات هذه الأقطار، وتعددت مظاهره وتجلياته، وما فتئت نسب عالية من سكان العالم النامي تلتحق بخانة الفقراء، جراء تدهور قدراتها الاقتصادية وضعف الفرص للحصول على شغل قار يؤمن حياة كريمة لها.

لقد تأثرت بلدان عربية كثيرة من التحولات العالمية المتسارعة، ولم تتمكن في ظل هذه المستجدات من إيجاد نماذج تنموية فعالة لكسب رهان العولمة الجارفة. بل رضخت لتوصيات المؤسسات المالية العالمية، بإعادة النظر في أساليب تدبير الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، من خلال إجبارها على التخلي التدريجي عن التدخل في توجيه والاستثمار في الاقتصاد الوطني وفتح أمام القطاع الخاص، والتراجع عن الدعم الاجتماعي في كل مستوياته، وهذا ما أطلق عليه في حينه - بداية الثمانينيات من القرن الماضي - بسياسة التقويم الهيكلي. وجراء هذه السياسة التقشفية التي نهجتها معظم الدول العربية اتسعت معها قاعدة الفقر والفقراء، ومست بذلك البطالة شرائح واسعة من المجتمع، خصوصا بالأوساط الحضرية أو بالمدن التي أصبحت ملجأ للفقراء والمهمشين، مما انعكس سلبا على مشهدها وعمرانها.

و أمام هذه الإكراهات تنامي دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، كشريك أساسي وبديل للدول في خلق فرص التنمية ومساعدة الشعب بواسطة الشعب لتجاوز الأزمة، انطلاقا من مقاربات جديدة وفي قطيعة تامة مع الممارسات السابقة التي كانت الدول فيها الموجه والمتدخل الوحيد في التنمية والتشغيل.

أهمية البحث:

فإذا كانت بعض الدول الفقيرة ومن ضمنها البانغلادش قد اشتهرت بتجربتها، بنك جرامين أو مصرف القرية للبروفيسور محمد يونس، الحاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2006، الغنية في محاربة الفقر من خلال سياسات تنموية نابعة من مقاربة التمويل الصغير الموجه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمفتوح في وجه الفئات المحرومة وغير القادرة على الارتقاء إلى الاقتراض من المؤسسات البنكية. فإن

المغرب وبعد عقد التسعينيات من القرن الماضي راكم تجربة لا تقل أهمية عن تجارب بعض البلدان في ميدان محاربة الفقر والهشاشة، من خلال الانخراط الإيجابي لعدد من جمعيات القروض المالية الصغيرة الموجهة إلى كل الفئات الاجتماعية غير القادرة على الحصول على سلفات من الأبنك الرسمية لتعقد الإجراءات والمساطر المفضية للقرض. و أضحت بذلك هذه البنيات غير الحكومية فاعلا لا محيد عنه، وشريكا أساسيا في خلق فرص الشغل وتطوير الكفاءات و إرساء الأسس المتينة للتنمية الاجتماعية المنشودة.

لقد تمكنت فئات واسعة من العاطلين عن العمل من مختلف الأعمار سواء الحاصلين على شواهد أم لا، لهم مهن وخبرات أو بدون، الاستفادة من القروض الصغيرة، طوروا بواسطتها مشاريع اقتصادية وكفاءات مهنية نسلتهم من خانة البطالة والفقر، واندمجوا في الدورة الاقتصادية المهيكلية من جهة. وتجاوزت فئات أخرى الهشاشة جراء استثمار القروض المالية الصغيرة في مشاريعهم غير المهيكلية والارتقاء بها إلى خانة القطاع المهيكل، كما ساهمت هذه القروض في تامين منتجات، وموارد اقتصادية محلية في إطار ما يطلق عليه الاقتصاد التضامني من جهة ثانية.

هدف البحث:

على اعتبار أن التمويلات الصغيرة تشكل آلية من آليات محاربة البطالة والفقر في جميع دول العالم النامي، فإن هدف البحث يأتي كمحاولة لتقديم التجربة المغربية في هذا السياق وتقييمها قصد استخلاص الدروس والعبر لتجاوز السلبية منها، و إعادة إنتاج الإيجابية وتعميمها على نطاق واسع. كما سيتم اقتراح بعض الحلول التي قد تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة وتطوير أداءها بشكل مستدام.

مشكلة الورقة البحثية:

ساهمت جمعيات القروض الصغيرة والمتناهية الصغر في تطوير وتنمية الاقتصاد الشعبي والاجتماعي، و خلق مقاولات صغيرة فرضت نفسها في السوق الاقتصادي المغربي، وخففت من إشكالية الفقر والتهميش بالأرياف والمدن. سنحاول إبراز تجربة المغرب في هذا الميدان منطلقين من مقارنة تاريخية لظهور تمويل المشاريع الصغرى، مستندين في التحليل على تجارب بلدان أخرى، مع الحرص على إبراز خصوصية المغرب في هذا الباب. كما سنقف عند نقاط القوة لهذه التمويلات الصغيرة والمكاسب التي حققتها على مستوى الإدماج الاقتصادي للفئات المقصية والمهمشة، من خلال الوقوف على مشاريع ناجحة استفاد منها شباب ونساء وخريجي معاهد التكوين بالوسطين الحضري والريفي. وأيضا سنحاول الوقوف على الإخفاقات التي طالتها لتشرحها وتحليل مسبباتها.

المحور الأول: مقارنة تاريخية لمفهوم القروض الصغرى والتجارب الدولية.

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية، تستدعي ضرورة تطوير المنظومة الاقتصادية وبنياتها، وعلى رأسها المقاولات المجهرية والصغرى، بغية التقليل من الانعكاسات السلبية لهيمنة الشركات العالمية على مجريات التجارة والصناعة بمختلف دول المعمور، والاتفاقيات الثنائية التي تبرم ما بين الدول لتسهيل ولوج الأسواق. والمغرب من بين الدول التي تربطه عدة اتفاقيات مع اتحادات ودول متعددة، تخول لكل الأطراف الرفع من تيارات المبادلات، غير أن هذا أثر سلبا على العديد من القطاعات التي عصفت بها المنافسة لعدم قدرتها على المقاومة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، أصبح معه البحث عن البدائل مسألة ملحة، ومن بينها التشجيع على المبادرات الصغيرة وتنشيط المنتجات المحلية وتشجيع أصحاب المشاريع المدرة للدخل عبر تمكينهم من التمويلات الضرورية، لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والمساهمة في التنمية الترايبية المندمجة والمركزة على الاستغلال العقلاني للثروات اللامادية والمؤهلات المحلية.

و في هذا الإطار سنتناول بالتحليل المفاهيم المحددة للتمويل الأصغر، وسياقها التاريخي وبعض التجارب الدولية في هذا الباب، بغية إبراز التجربة المغربية في إطارها العام.

1- الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر.

إن فكرة الاقتراض أو التعاضد أو التعاون ليست وليدة تاريخنا الحديث ولكنها قديمة في المجتمع العربي، بحيث تعتبر من مكونات ثقافتنا الأصيلة، فالدين الإسلامي الحنيف حث عليها في المعاملات بين الناس وأوصى بالتأزر. وتراثنا مليء بالمصطلحات اللاتي تتم على هذا الفعل. لكن الاقتراض بمفاهيمه الحديثة المبنية على توسيع قاعدة السلف وتخصص مؤسسات بعينها بذلك، بتحصيل القروض ونسب فوائد عنها هي مسألة حديثة. والجديد فيها هي توجيهها إلى فئات ضعيفة لا تتوفر على مداخيل قارة، خلافا للأبنك التجارية التي تقصي هذه الفئات وما النسب المتراوحة ما بين 20 و30% كزبناء الذين بمقدورهم ولوج والحصول على قروضها في الدول النامية خير مثال على هذا الإقصاء¹.

تجمع كل التعارف الدولية على أن التمويلات الصغرى أو السلفات أو القروض هي عبارة عن رزمة من الخدمات المالية التي تمنح للفئة الفقيرة من المجتمع بغية تقوية قدراتها المادية، بهدف رفع مردودية الأنشطة التي تزاولها أو ابتكار أخرى، وغالبا ما توجه إلى العاطلين عن العمل و الراغبين في خلق

¹ - البنك الإسلامي للتنمية، ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر، ص.12.

أنشطة اقتصادية لانتشالهم من العطالة، أو صغار الحرفيين والمهنيين وصغار الفلاحين وغيرهم من أصحاب الدخل الضعيف كما أنها لا تميز بين الجنسين. ومن هنا يمكن إعطاء بعض التعاريف المتداولة:
أولاً: التمويل الأصغر أو ميكروقرض La microfinance أو التمويل البالغ الصغر هو: أداة لوضع منظومات مالية رهن الفقراء غير القادرين ولوج المؤسسات المالية التقليدية. فالتمويل الصغير آلية قوية لمحاربة الفقر.²

القروض الصغيرة أو الضعيفة من حيث حجمها هو نشاط يمارس من قبل وحدات معترف بها ليس لها صفة بنكية أو مؤسسة مالية، والتي تنشط عمليات مالية أو تعمل على تجميع الادخار وتعرض خدمات مالية نوعية لفائدة السكان المقصيين من الدورة البنكية التقليدية.³

ثانياً: التمويل الأصغر أو الميكرو قرض حسب البنك الدولي: هو تقديم قرض بسيط للأسر في وضعية اقتصادية هشة لمساعدتها على الانخراط في أنشطة إنتاجية. وفي هذا السياق فالتمويل الأصغر يضم مجموعة من القروض القصيرة المدى التي تمكن من تشكيل أصل أو رأسمال و تكوين مستثمرين صغار.
ثالثاً: يعرف التمويل الأصغر على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة.⁴

رابعاً: برنامج التمويل الأصغر يعني توفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على المشروعات.⁵

نستنتج من التعاريف السابقة على أن التمويل البالغ الصغر هو عبارة عن حل مالي يقدم إلى الفئات غير المحظوظة اقتصادياً قصد تنويع دخلها والرفع من قدراتها الإنتاجية بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي للرأسمال اللامادي، بمعنى آخر هي عبارة عن استراتيجية جديدة للتكيف، والارتقاء إلى الأسواق المالية التي كانت محرومة منها، بفعل السياسة الإقصائية للأبنك والمؤسسات المالية التقليدية. كما أنها إضافة نوعية للراغبين في الشروع أو تطوير مشروعات استثمارية مدرة للدخل. إذن هو عبارة عن حل لإشكالية الفقر والبطالة ومحاربة الإقصاء والتهميش علماً بأنها ليست هدية ولكن ديناً يجب تسديده. فما هو السياق الدولي والتاريخي الذي ظهر فيه هذا النوع من القروض؟

2- القروض الصغرى: مقارنة تاريخية.

² - Extraits de : Principes clés de la microfinance, CGAP, 2007, p.1.

³ - Séminaire Banque Mondiale - Commission Bancaire sur la supervision bancaire Laurence jeudi 22 sept. 2005, p.9. Hart, AFD/CEFEB – Laurent Lhériaux, ESF.

⁴ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

⁵ - جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، ص 1.

بدون الرجوع إلى التاريخ المفصل إلى فكرة تقديم القروض الصغرى في القرون السابقة، سنقف عند سنة 1720 وبمدينة "دوبلن" حيث أقرض "جوناطان سويفت" لأول مرة قروض صغيرة للحرفيين الصغار، وفي سنة 1864 قام الألماني "فريدريك ولهيم رفايسن" بتأسيس شركة تعاونية للقرض المتبادل مهمتها تقديم كفالات للأبنك قصد ارتقاء الفلاحين الفقراء للقرض البنكي، وفي سنة 1880 أسس الأب "ليدفيك دو بيس" بفرنسا القرض الشعبي والذي سيكون أصل الأبنك الشعبية فيما بعد، ثم ستعلن الحكومة الفرنسية تأسيس بنك القرض الفلاحي على غرار التجربة الألمانية لتنظيم ودعم الفلاحة⁶.

غير أن فكرة القروض الصغرى بمفهومها الحديث ظهرت مع الاقتصادي الليبرالي "محمد يونس"، وذلك على إثر المجاعة التي اجتاحت البنغلادش أواسط السبعينات، وترتكز على منح النساء الفقيرات قروضا صغرى لابتكار مشاريع مدرة للدخل، تجعلهن قادرات على الاندماج في محيطهن السوسيو اقتصادي. وتوسعت الفكرة وتوجت بتأسيسه لبنك موجه للفقراء في سنة 1983، وكان بمثابة أول مؤسسة مالية للقرض الصغرى و تسمى grameen bank، حاز بفضلها على جائزة نوبل سنة 2006⁷.

وتقوم القروض الصغرى على مبدئين:

المبدأ الأول، يمنح القرض من أجل خلق مقاولات مجهرية و مشاريع ذاتية مدرة للدخل و مساعدة الفقراء على التحول إلى مقاولين، أي أنها ليست قروضا استهلاكية؛

المبدأ الثاني، للحصول على السلف التضامني يجب جلب مجموعة من المقترضين، وتتم عملية

الاقتراض على أساس الثقة بين البنك و أفراد المجموعة.

وقد اعتبرت الأمم المتحدة وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى نسبة 50% بحلول سنة 2015، وكذا تمكين المرأة من أسباب القوة وتوفير التعليم للجميع، كما اعتبرت المؤسسات المالية العالمية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، مؤسسات القروض الصغرى وسيلة أساسية لمحاربة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تم تبني الفكرة وتجريبها على أزيد من 140 دولة. حيث عرفت هاته الأخيرة خلال التسعينات انتشارا واسعا في البلدان الفقيرة في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية و أفريقيا. و تم تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة لصندوق النقد الدولي، كما توجت التجربة بالدعوة لعقد مؤتمر عالمي سنة 1997 بواشنطن، العقد الذي تم إطلاق عليه

⁶ - Petite histoire de la microfinance, In Baromètre de la Microfinance, 2011, p.2.

www.oxusnetwork.org/wp.

⁷ - للمزيد من التفاصيل أنظر: إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويلات المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة عين شمس القاهرة، 2010.

- محمد يونس، عالم بلا فقر، ترجمة محمد محمود شهاب، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001.

- محمد يونس، بنك الفقراء، ترجمة د.عاليه عبدالحميد عارف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

"عقد التمويل الصغير"⁸، حول مؤسسات القروض الصغرى لتدارس وظائفها وآفاقها، و حسب إحصائيات 2005، بلغ عدد زبناء 800 مؤسسة للقروض الصغرى حوالي 20 مليون فقير⁹.

لقد انتشرت مؤسسات القروض المتناهية الصغر بشكل كبير على المستوى العالمي وتعددت التجارب دوليا ويمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الدول التي نجح فيها هذا النوع من القروض كالهند والبنغلادش وأندونيسيا وبوليفيا وأوغندا والبرازيل ومصر والمغرب والبوسنة ونيكاركوا وغيرها¹⁰، بل واتسع وظهر في هوامش مدن بعض البلدان المتقدمة مثل كندا وفرنسا¹¹. غير أن المبرر يختلف، ففي الدول المتقدمة يتم تشجيع المشاريع الصغيرة لأنها تغذي الشركات الكبرى بالمواد الوسيطة، بينما يتم اعتبارها في البلدان الفقيرة إجراءات إصلاح اقتصادي نظرا لتقلص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرتها على إيجاد مناصب عمل للوالجين لسوق الشغل.

و تبنت الدول العربية في العقدين الأخيرين سياسة إيجابية شجعت على إثرها الانخراط الكبير للقطاع الخاص في إقراض الفقراء، انطلاقا من فرص تحقيق التنمية البشرية المستدامة مشروط برفع مستويات عيش الفقراء وخلق فرص الشغل وتحفيز النمو الاقتصادي. وهكذا أصبح التمويل الأصغر من ضمن الاستراتيجيات العامة للتنمية لكل الدول العربية، عبر تحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المساهمة في التنمية التشاركية¹²، خصوصا في ظل تراجع الحكومات عن دورها الاستثماري المباشر كما كان سابقا. ويعد المغرب كما سبقت الإشارة إلى ذلك سابقا من الأقطار التي اكتسبت تجربة غنية في هذا السياق، فما هي الظروف المحيطة بظهور فكرة القروض الصغرى بالمغرب؟.

⁸ - عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، الوكالة الأمريكية للتنمية، مصر، ورشة عمل أبريل 2013. www.ngoconnect.net/documents

⁹ - خدعة القروض الصغرى : تنمية مكبلة، المناضلة، جريدة إلكترونية العدد 27، يونيو 2010، <http://www.almounadil-a.info/>

¹⁰ - Fédération National des Associations de Microcrédits & Centre Mohamed VI de Soutien à la Microfinance, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.329 p.

¹¹ - Frédéric Roussel, Que pensent les Français de la microfinance?, In Baromètre de la Microfinance, 2011, p.4.

¹² - اعتمدت مصر في سنة 2002 قانونا ينظم إنشاء وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث يتحتم على جميعها التسجيل لدى وزارة التضامن الاجتماعي. وصدر قانون، 141 عام 2004، جديد لتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ويعرف القانون دور الصندوق الاجتماعي للتنمية باعتباره المسؤول عن التخطيط والتنسيق بين الشركاء ذوي الصلة، وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ومساعدتها في الحصول على التمويل والخدمات. هذا ماجا في دراسة تحت عنوان: أثر التمويل المتناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، من إنجاز Planète Finance سنة 2008، ص ص 20-21.

أنظر:

- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010.

- عرفات ألسالحي، مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا حالة اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية، بوابة التمويل الأصغر CGAP، 2011، <http://www.microfinancegateway.org>

3- القروض الصغرى بالمغرب: السياق العام.

برزت أولى تجارب القروض الصغرى في المغرب مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي عانى فيها المغرب من النتائج السلبية - الأزمات الاجتماعية- لسياسة التراجع الكبير لدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وخفض النفقات العمومية وتحرير الأسواق، بحيث تفشت البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد وعموم الشباب، و تقلصت الاستثمارات مما كان لها بالغ الأثر على مستوى فرص التنمية بصفة عامة.

وبرزت التجربة الأولى والتي كانت محدودة لجمعية تضامن بلا حدود سنة 1993 ، تلتها بعد ذلك تجارب أخرى في مجال التمويل الصغير، حيث تم تأسيس مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى سنة 1995، و مؤسسة أمانة للقروض الصغرى سنة 1996 ومؤسسة التنمية والبركة وإنماء والكرامة ومؤسسة أرضي للقروض الصغرى (تابعة للقرض الفلاحي) والشعبي للقروض الصغرى (تنتمي لمجموعة البنك الشعبي) التي أصبحت تحمل اسم "التوفيق" فيما بعد. فوصلت إلى أكثر من 13 مؤسسة وطنية ومحلية منضوية تحت لواء الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى FNAM كإطار للتنسيق¹³.

و تأسست مؤسسات القروض الصغرى على أنها جمعيات ذات منفعة عامة وغير هادفة إلى الربح -هذه المؤسسات يؤطرها قانون 18/97 للتمويل الأصغر لسنة 1999 فلا هي بمؤسسات مالية ولا بجمعيات، قدم إطار عمل واضح من أجل تنمية هذه الصناعة وحدد هدفها في تمويل مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدماتية مدرة للدخل¹⁴، وقد تم تعديل الغاية من إنشائها سنة 2004 لتتطال تمويل السكن وتجهيزه بالماء والكهرباء وابتداء من سنة 2007¹⁵، أصبح بإمكان المؤسسات تقديم سلة من القروض حتى وإن كان القرض استهلاكيا محضا- وهي تخضع لرقابة وزارة المالية بإشراف بنك المغرب و معفية من الضرائب ويمنع عليها أن تجمع الأرباح-. فقد استفادت منذ إنشائها من مزايا تفضيلية ساهمت في نموها، وفي مقدمتها إعفائها من الضريبة على الدخل و من الضريبة على القيمة المضافة عند استيراد التجهيزات و المعدات المخصصة لتسييرها الإداري. و تستفيد علاوة على ذلك من دعم نظام الضمان لصندوق الضمان المركزي في الحصول على تمويل أنشطتها من المؤسسات المالية.

و من بين مصادر تمويلها أيضا، الهبات والقروض التي تتلقاها من مصادر دولية ووطنية، فهي تستفيد من هبات ومنح تندرج في إطار ما ينعى "بالمساعدات من أجل التنمية" التي تقدمها بلدان الشمال إلى البلدان

¹³ - أطاك المغرب، القروض الصغرى: الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء، تمت زيارة الموقع بتاريخ 25 أبريل

<http://attacmaroc.org>.2015

¹⁴ - القانون رقم 97-18 المتعلق بالسلفات الصغيرة صدر في ج ر عدد 4678 بتاريخ فاتح أبريل 1999.

¹⁵ - كما تم تنميته بالقانون رقم 04-07 صدر في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

الفقيرة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وتحدي الألفية، و البنك الألماني، والبنك العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، و البنك الأوروبي للاستثمار.

أما محليا، فيتم تمويلها من ميزانية الدولة، عبر قروض غالبا ما تمنح بدون فائدة و تنعت القروض بدورها كمساعدات مالية عمومية كمؤسسة محمد الخامس للتضامن وصندوق الحسن الثاني الذي تؤول إليه عائدات خوصصة المؤسسات العمومية، أما القروض التي تقدمها الأبنك الخاصة لجمعيات القروض الصغرى فتجري وفق شروط السوق (تعهدات القطاع البنكي المغربي و صندوق "جيدة" اللذين يغطيان ما يقارب 80% من الحاجيات المالية للقطاع 84% سنة 2008 و 85% سنة 2009)¹⁶.

إن التجربة المغربية اليوم في هذا المجال هي غنية وشكلت نموذجا يُحتذى به في المنطقة العربية ، لما وفرته من أنشطة مدرة للدخل لآلاف الأشخاص، فضلاً عن الدعم والمتابعة لمشاريعهم الصغيرة، وأصبحت مؤسسات الإقراض الصغير تدير محفظة مالية لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات البنكية الأخرى، وبفضل "نجاح صناعة التمويل الأصغر فازت مؤسستا الأمانة وزاكورا على جوائز دولية بما في ذلك جائزة ميكس* لأفضل مؤسسة تمويل أصغر أداء في العالم والجائزة الأوروبية للتمويل الأصغر"¹⁷.

المحور الثاني: القروض الصغرى والمتناهية الصغر بالمغرب وإمكانية القضاء على البطالة والفقر.

بعدما أثبت عدة تجارب دولية فعالية التنمية من الأسفل وبواسطة الذات من خلال تأسيس بنوكا للفقراء، والتي تمنح قروضا تضامنية أو فردية لحمالي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، تمكنت عبرها من تطوير قدراتها الذاتية في خلق وتدبير وتنمية المقاولات الصغيرة، تبنى المغرب هذه التجربة وأولى لها عناية ودعما كبيرين، لأن التمويل الأصغر يعتبر البوابة الحقيقية للإدماج المالي، ذلك أن 12 مليون شخص في المغرب لا يستطيع الوصول إلى الخدمات المالية العادية، كما أنه يساعد على الاستقرار الاجتماعي ويساهم في توفير فرص الشغل للعاطلين، والذين وصلت نسبهم حسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط إلى نحو 9,9% سنة 2014 بزيادة قدرها 0,7% عن عام 2013 ، وطبعا في إطار مقارنة شمولية وسياسة إلتقائية مع باقي المخططات القطاعية العمومية والخاصة والتي تهدف تحقيق العدالة

¹⁶ - سنابل شبكة التمويل الصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010، ص.10.

* ميكس هي منتدى لتبادل معلومات التمويل الأصغر العالمية على الانترنت، ويتيح هذا المنتدى معلوماته للعاملين في القطاع وللجمهور العام عن مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم، والاستثمارات العامة والخاصة في التمويل الأصغر وشبكات التمويل الأصغر وجهات التصنيف والتقييم والشركات الاستشارية والهيئات الحكومية والتنظيمية.

¹⁷ - المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، صعود وهبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب، دجنبر 2009، ص.1. www.cgap.org

الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية. فما هو عدد جمعيات القروض الصغرى بالمغرب؟ و ما هو حجم الأموال المقدمة للمقترضين؟ وماهي خصائص الفئات المستهدفة؟.

1- جمعيات القروض الصغرى بالمغرب: وظائفها و أهدافها:

لقد أوصت مختلف المؤتمرات الدولية بضرورة إشراك الإنسان في مسلسل التنمية، عبر عدة أوجه ومن بينها إنشاء المنظمات غير الحكومية وجعلها شريكا أساس سواء في اتخاذ القرار واختيار مداخل التنمية في مختلف أبعادها، أو التزامها بالمشاركة الفعلية في هذه الصيرورة، بالانخراط المباشر في البحث عن الحلول الممكنة للتنمية البشرية على وجه الخصوص. وتعد جمعيات القروض الصغرى بالمغرب أحد الفاعلين في تمويل المشاريع الصغيرة وخلق فرص الشغل بالعالمين الحضري والريفي.

وهذا ما يفسر الدور الإيجابي الذي أضحت تقوم به هذه المؤسسات المالية في المسارات المختلفة لمسلسل التنمية اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا. يضطلع هذا الفاعل على مستوى بعث النفس المتجدد في هذه الصيرورة ،و تحفيزها على تحقيق الغايات النبيلة المتوخاة منها ،و على رأسها الارتقاء بالكائن البشري او الطموح الإنساني إلى مدارج متقدمة ، أي عبر الاهتمام بتنمية الإنسان ،وجعله محور التنمية برمتها الإنسان كإنسان، في منأى عن أي سلوك تبخيسي يسعى إلى الإنقاص من قيمته الاعتبارية وجدواه المعيارية.

جدول رقم 1: توزيع جمعيات القروض الصغرى بالمغرب حسب مجال التدخل

الجمعيات	نطاق التدخل	نوع القرض
الأمانة	المدينة	فردى وجماعى
زاكورة (سابقا)	المدينة ب 80%	فردى وجماعى
التوفيق	المدينة والريف	جماعى
فونديب (مؤسسة التنمية المحلية والشرابة) البركة حاليا	المدينة والريف	جماعى
إسماعيلية	المدينة	جماعى
الجمعية التطوانية للمبادرات	المدينة وضواحيها	جماعى
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود	المدينة ب 80%	جماعى
الكرامة	المدينة	فردى وجماعى
أتيل	الريف	جماعى
إنماء	الريف	جماعى
جمعية القروض الصغرى واد سرو	الريف	جماعى

الجمعية المغربية للتضامن والتنمية	الريف	جماعي
أرضي	الريف	جماعي

المصدر: -الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى <http://www.cgem.ma>

- Faska Mohamed & Khoya Chafiq, Le secteur du microcrédit au Maroc :

Evaluation et étude de cas, Mémoire de licence en sciences économiques et gestion, université Moulay Ismail Meknès, 2006, p.62.

تؤدي جمعيات القروض الصغرى بالمغرب دورين أساسيين يتمثل الأول في كونها قطاعا ماليا يقرض المهمشين والمقصيين من القطاع البنكي الرسمي. وثانيا قطاعا يخفف من بطالة أصحاب الشواهد، إذ تشغل هذه المؤسسات أزيد من 6000 مستخدم و أجير وهو رقم لا يستهان به في المؤشرات الاقتصادية، وبكتلة أجور تفوق 434 مليون درهم¹⁸، موزعة على 1305 وكالة وفرع على المستوى الوطني، كما تتوفر على 1.2 مليون زبون أي نصف زبناء القروض الصغرى بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط 66% من الزبناء هن نساء يتواجد 40% منهن بالوسط القروي¹⁹. وفي سنة 2005 أشار البنك الدولي، السنة التي حصل فيها المغرب على جائزة الأمم المتحدة الدولية للقروض الصغرى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أن 5 ملايين مغربي يمكن أن يستفيدوا من القروض الصغرى سيما وأن هذا الأخير قدر نسبة الفقر في 15% من سكان المغرب الثلثين منها بالوسط القروي²⁰. مما فتح شهية هذه المؤسسات للتوسع، و أيضا تدخل وزارة المالية لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع لما تعقده الدولة من آمال على هذه القروض لامتنعاص غضب الكادحين.

ومن بين الأهداف المسطرة لهذه القروض نذكر :

على المستوى الاقتصادي: تحاول هذه المؤسسات عبر قروضها إدماج ومساعدة الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية على تطوير نشاط إنتاجي أو خدماتي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي ومحاربة الفقر وتنويع مداخيل التنمية ومحاربة الهشاشة وإنعاش المقاولات والمهن الصغرى.

على المستوى الاجتماعي: إن التوظيف الجيد للقروض يؤدي لا محالة إلى الرقي الاجتماعي، بحيث

¹⁸ - مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، الكتاب الأبيض للقروض الصغرى بالمغرب، سنة 2012، ص.11. مركز محمد السادس هو مركز لدعم القروض الصغرى، وتم إنشاؤه بموجب توجيهات ملكية من مؤسسة محمد الخامس للتضامن وفي يوم 8 نوفمبر 2007، بمناسبة حفل إعطاء انطلاقة الحملة الوطنية العاشرة للتضامن، يهدف المركز إلى تنمية قطاع القروض الصغرى، والمساهمة في تكوين أعضاء الجمعيات، ودعم حاملي المشاريع، وتشجيع تسويق منتوجات المقاولات الصغرى.

¹⁹ - كلمة الوزير الأول المغربي السيد ادريس جطو، خلال انطلاق السنة الدولية للقروض الصغرى بالمغرب 2005 ، الرباط، 22 فبراير 2005.

²⁰ - ميمون الرحمان، واقع الفقر بالمغرب بين المقاربات المؤسساتية والبدائل الممكنة، شتنبر 2011،

<http://mimounrahmani.wordpress.com>

ينعكس ذلك على مستوى الدخل والاستهلاك والإحساس بالاندماج في المجتمع، وتغير التمثلات والأحكام لدى الفئة المستهدفة عن وسطها، إذ تتحول من حالة إلى قوة اقتصادية واقتصادية في مجتمعها. على المستوى المجالي والبيئي: تهدف هذه القروض المساهمة في الحد من تدهور الموارد الطبيعية جراء التخفيف من الضغط عليها واستنزافها من خلال تنويع الدخل لدى الفلاحين الصغار، وتنمية بعض المشاريع المرتبطة بنشاطهم الفلاحي أو تمويل مشاريع أخرى تثمن المهارات والخبرات لهذه الشريحة من المجتمع.

2- حجم القروض الصغرى وتطورها في الزمان.

قاومت مؤسسات القروض الصغرى بشدة من أجل البقاء في السوق المالي الوطني، باعتبارها ممارسة جديدة في سوق المال والأعمال وتمكنت في ظرف وجيز من كسب ثقة زبناء تجاوز عددهم 1.2 مليون أي ما يمثل المكانة 15 دوليا على مستوى الزبناء، واكتسبت ثقة الممولين الكبار دوليا ووطنيا لصناديقها. فحجم الكتلة المالية التي وزعتها هذه الجمعيات، فاقت كل الانتظارات ورسخت مكانتها مع توالي السنوات في خانة المقرضين إذ احتلت المرتبة 25 عالميا من حيث حجم الأموال المقرضة²¹.

منحت جمعيات القروض الصغرى منذ إحداثها إلى حدود 2012 ما يقارب 40 مليار درهم و 50 مليون درهم فقط ما بين 2012 و 2013 و ما يقارب 4.5 مليون مستفيد (تم احتساب ضمن هذا الرقم الزبناء و أفراد أسرهم) و تم إحداث حوالي مليون منصب شغل²². تحمل هذه الأرقام عدة دلالات، فهي تعبير واضح عن مدى التجاوب الذي لاقته هذه القروض لدى زبناء جدد، وإضافة نوعية في التخفيف من حدة العطالة.

إن المهمة الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر هي إحداث التنمية المجتمعية إلى جانب الكيانات المكلفة بالتنمية المستدامة والدولة و المجتمع على حد سواء، هذه المؤسسات لها دور مهم في المساهمة في تخفيف ظاهرة الفقر و التهميش بواسطة منتوجات مالية في متناول أشخاص عبروا عن احتياجاتهم لذلك من أجل تطوير أعمالهم أو تجارتهم. كما تروم الإستراتيجية التي تبنتها الفدرالية إلى رفع حجم تمويل القطاع ليبلغ 25 مليار درهم في أفق سنة 2020، والوصول إلى 3 ملايين زبون²³. ويرجى من هذه الإستراتيجية المساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي، عن طريق تمويل المشاريع المدرة للدخل التي من شأنها المساعدة على تحسين الوضع الاجتماعي للمستفيدين منها وخلق مناصب شغل جديدة، خصوصا في المناطق الأكثر احتياجا، إذ سيتم رفع معدل الاختراق عن طريق الزيادة في عدد الوكالات

²¹ - Sijlamssi Tariq, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, organisé par FNAM& C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, , p.11.

²² - Sijlamssi Tariq , op.cité. p.8.

²³ - Sijlamssi Tariq, Ibid. p.30.

إلى ما يقارب الألفي وكالة عبر مختلف مناطق المملكة.
وقد عرف حجم الأموال المقدمة للزبناء ارتفاعا محسوسا للثقة المتبادلة بين المؤسسات المقرضة والمقترضين، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من الجدول الآتي:

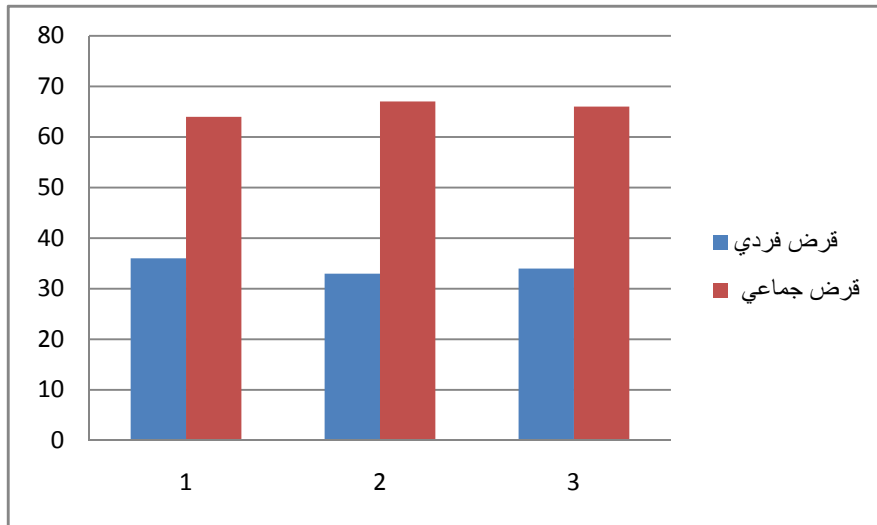
جدول رقم 2: تطور متوسط حجم القرض المقدم للزبناء ما بين 2007 و 2011 بالدرهم

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط القرض	4186.76	4496.48	5217.97	5302.26	5738.85

المصدر: Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.119.

يستنتج من المعطيات السابقة أن حجم الأموال المرصودة لزبناء القروض الصغرى عرفت تطورا ملحوظا كما تزايد متوسط حجم القرض لينتقل من حوالي 4186 درهم سنة 2007 ليصل إلى تقريبا 5738 درهم سنة 2011، وهذا تعبير عن مدى المناخ العام الملائم الذي صاحب هذه السياسة المالية الموجه إلى الفئات المحرومة. وما يميز هذه القروض هو كونها تعطى إما بشكل فردي أو جماعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: تطور القروض حسب نوعها فردي أو جماعي ما بين 2009 و 2011

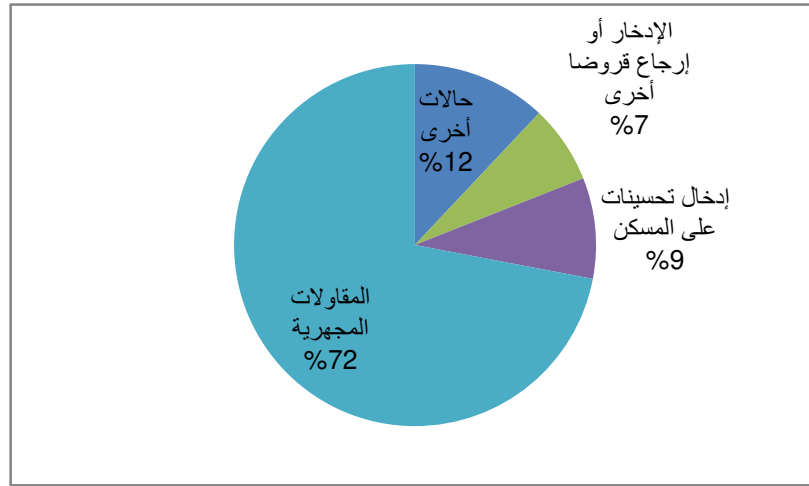


المصدر: Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.119.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الشكل رقم 1 هو كون نسبة القروض الجماعية هي المهيمنة بنسب تفوق 60%، مما يدل على كون الهدف منها هو خلق نوع من التضامن ما بين الزبناء، حتي يمكن أن يطوروا مشاريعهم بشكل تضامني وجماعي.

كما يمكن الإشارة إلى أن العالم الريفي حاضرا في سياسة القروض هاته باستفادة المنتمين إليه بحوالي 36% والنسبة المتبقية لسكان المدن. وبالمقابل لم تستفد الفلاحة إلا ب27% أما القطاع الذي استثمرت فيه هذه القروض فهو قطاع الصناعة التقليدية بنسبة تراوح 40%، و أخيرا يأتي قطاع التجارة بحوالي 33%. أما فيما يخص وبشكل أكثر دقة مسألة توجيه القروض هاته، فيمكن الوقوف عليها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: توزيع القروض الصغيرة حسب مجال استثمارها



المصدر: Lamrini Rida, La Microfinance, facteur d'insertion économique, Symposium : Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAME & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.34.

نستنتج من الشكل رقم 2 أن خلق المقاولات الصغيرة الحجم في مختلف القطاعات والمجالات حضرية أو ريفية هو المهيمن بنسبة 72% وهذا يتماشى وروح القروض الصغرى التي تهدف تشجيع المقاولين الصغار، أوحث العاطلين على العمل لولوج سوق الشغل عن طريق خلق أنشطة مدرة للدخل. كما أن هناك من وجه قروض السلفات الصغرى إلى إدخال تحسينات على المسكن أو تجهيزه، سيما وأن توجهات جمعيات القروض وفي إطار تنويع سلة قروضها عملت على تشجيع الراغبين في بناء أو تجهيز جزء من المنزل للمقرضين. كما رفعت من قيمة القرض إلى 50 ألف درهم كقرض فردي.

3- إكراهات وعراقيل القروض الصغرى .

بعد النجاح الكبير الذي حققته القروض الصغرى ومنذ إنشائها وحتى 2007، ستعيش جمعيات السلفات

الصغرى مشاكل حقيقية، مع بروز الأزمة المالية العالمية والتي كادت أن تعصف برأسمالها لولا تدخل الدولة وتوجيهاتها، وكذلك انصهار أكبر و أقدم مؤسسة " زاكورة " في هذا الشأن مع مؤسسة البنك الشعبي، بحيث أدمجت مع مؤسسة القروض الصغرى التابعة لهذا البنك وتعد هذه التجربة كذلك فريدة مقارنة مع بعض المؤسسات المالية المقرضة التي أفلس في بعض البلدان مثل البوسنة ونيكاراجوا وولاية "أندرا براديش " الهندية²⁴.

وإذا ما حاولنا تحليل المحفظة المالية لهذه الجمعيات سنقف على أنه في نهاية سنة 2008 ارتفعت مخاطر المحفظة المالية بشكل محسوس وانتقلت من أقل من 1% ما بين 2003 و 2007، إلى 5% سنة 2008 ثم إلى 10 % سنة 2009. وقد أصبحت درجة الخطورة من بين العراقيل الكبرى بالنسبة للمؤسسات المقرضة، و أثرت سلبا على مردوديتها وفعاليتها. بعد سنة 2009 انكشفت المحفظة المالية بالنسبة لمجموع القطاع ب 10% سنويا، بسبب الاحتياطات التي تم اتخاذها من قبل العديد من المؤسسات، للحفاظ على جودة محفظتها في مستوى معقول وتقليص الخطورة المرتبطة بالقروض المتعددة لزبنائها²⁵. كما أن الأحداث التي شهدتها العالم العربي سنة 2011 لم تمر دون أن تؤثر على هذه الجمعيات، إذ تم ترويج أفكار مغلوبة عنها وعن سياستها المالية ونسب الفوائد المرتفعة والأرباح التي تجنيها، إلى زبنائها خصوصا في إقليم و ارزازات الذين أحجموا عن عدم إرجاع ما في ذمتهم من قروض، تبعا لإشاعة مفادها أن الدولة تخلت عن هذه القروض لفائدتهم²⁶. ومن هنا و كإجراءات احترازية تم منع الذين في ذمتهم دين الحصول على قروض جديدة، كما منعت أخرى إعادة منح القروض لكل من تأخر في تسديد قرضه. ومن أجل متابعة وضعية الزبناء، تم وضع نظام معلوماتي مركزي لتبادل المعطيات بين المؤسسات لتفادي منح قروض لنفس الزبون²⁷.

وقد أنجزت دراسة سنة 2011 حول القطاع والتي كشفت أن 96% من النساء و 81% من الرجال الذين

²⁴ - لمزيد من التفصيل انظر، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، أنجزت الدراسة بشراكة مع الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، ووكالة التنمية الدولية الدانماركية، ودولة اليابان، وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، ووكالة المعونة البريطانية، أكتوبر 2014، الموقع الإلكتروني www.ifc.org

²⁵ - Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise, p.3, <http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc>.

²⁶ - محمد عارف، كيف أنقذت القروض الصغرى مواطنين ورمت بأخرين في متاهة المتابعات؟، جريدة الأحداث المغربية 2011/06/10. كما حوكت رئيسة جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية المغربية، و احد أعضائها بسنة سجن نافذة لكل واحد منهما جراء تنظيم مظاهرات رافضة لتسديد القروض والخروقات التي شابت عملية استردادها، وتمت تبرأتها فيما بعد بعدما تنازلت جمعيات القروض الصغرى عن متابعتهما وتغريمهما 4 آلاف درهم لكل واحد منهما.

²⁷ - Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise, p.6, <http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc>.

استفادوا من القروض الصغرى أقرروا على أنها ساهمت في تحسين مستواهم المعيشي، و91% من المستفيدين أكدوا بأن أنشطتهم المدرة للدخل لها مردودية إيجابية بفضل هذه القروض، وتساعدتهم على تسديد قروض المؤسسات المانحة²⁸.

المحور الثالث: التمويل الأصغر ودوره في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وآفاقه المستقبلية

تتتمي مدينة ميسور إداريا إلى جهة فاس بولمان سابقا وجهة فاس - مكناس حاليا، وهي تقع في حوض ملوية في اتجاه شرق المغرب وهي عبارة عن منطقة جافة وسهبية، مما يجعلها تعيش ظروفًا صعبة مناخيا. وبفعل موقعها ومناخها فإن نسبة الفقراء هي مرتفعة جراء ضعف الاستثمارات وقلة فرص الشغل. مما دفع بأكبر مؤسسات السلفات الصغرى (الأمانة- التوفيق- أرضي - سلف البركة) إلى فتح فروع لها بهذا المجال لامتصاص أزمة الشغل وتشجيع الساكنة المحلية على الإقبال على قروضها بهدف مساعدتهم على الاندماج في الدورة الاقتصادية. وقد استقطبت هذه الأخيرة زبناء ينتمون إلى فئات سوسيو ديمغرافية متنوعة ، الفئة التي راهنت على هذه القروض لتحسين أوضاعها المادية وتطوير أنشطتها وتأمين منتوجاتها. وشمل البحث الميداني 70 زبونا عبر تعبئة استمارة مباشرة معهم²⁹. فهل تمكنت بالفعل هذه الجمعيات من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم؟.

1- تجربة جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور ومحيطها.
شهدت مدينة ميسور ميلاد ثلاث جمعيات القروض الصغرى منذ سنة 2004 (الأمانة – التوفيق – وسلف البركة) بينما أحدثت جمعية أرضي سنة 2008. وبفعل دينامياتها وفي ظرف وجيز تمكنت من إقراض ما يقارب 3161 فردا وفق ما تم تزويدنا به من قبل فروع الجمعيات السالفة الذكر سنة 2014. وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم 3: توزيع جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور حسب عدد الزبناء

جمعية القرض	عدد الزبناء	نسبة النساء %
الأمانة	985	52
التوفيق	1076	68

²⁸ - Étude Sectorielle sur les Microcrédits au Maroc / 2011 Rapport de l'Etude, SEREC/ Etude sectorielle du microcrédit / JAIDA – 2011, pp.8-9. <http://www.microfinance.ma>.

²⁹ - شمل البحث الميداني 70 مستفيدا من القروض الصغرى بمدينة ميسور، دون الأخذ بعين الاعتبار المؤسسة المقرضة.

سلف البركة	1000	-
أرضي	100	30
المجموع	3161	-

المصدر: معطيات مستقاة من فروع جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور في مارس 2014.

يستفيد المنخرط من برنامج القروض الصغيرة من تمويل تدريجي، وفي حالة تسديد القرض في الآجال المحددة يمكنه أن يحصل على مبلغ أكبر وفق حاجياته وقدرته على التسديد. ويتم تحديد المبلغ الأول في خانة تتراوح ما بين 3 آلاف و20 ألف درهم بنسبة فائدة 2.1% شهريا. وبعد ذلك وفي مرحلة المواكبة يمكن أن يصل القرض إلى 40 ألف درهم بنسبة فائدة 1.8% شهريا. وأخيرا مرحلة التأهيل التي يصبح فيها الزبون مؤهلا للتعامل مع القطاع البنكي بدون مشاكل بعدما برهن على مصداقيته، لذلك يمكن أن يحصل على قرض 50 ألف درهم بنسبة فائدة لا تتجاوز 1.5% في الشهر.

وما يميز هذه القروض هي سيادة التضامنية منها فمن أصل 1416 قرض سنة 2013 مثل القرض التضامني 60%. وتسدد إما أسبوعيا أو نصف شهرية أو شهرية، كما تختلف مدة التسديد من مؤسسة إلى أخرى ما بين 6 إلى 48 شهرا للتوفيق و3 إلى 36 شهرا للأمانة وما بين 3 و12 شهرا لمؤسسة أرضي.

2- الخصائص السوسيوديمغرافية لزبناء السلفات الصغرى وعرض بعض المشاريع الناجحة.
إن دراسة الخصائص السوسيوديمغرافية لزبناء جمعيات القروض الصغرى تفرض نفسها بقوة، قصد معرفة من هي الفئات العمرية الأكثر ترددا عليها، وقد شمل البحث الميداني 70 مستفيدا.
جدول رقم 4: التركيبة الديمغرافية لزبناء جمعيات السلفات الصغرى بمنطقة ميسور (الفئة المبحوثة)

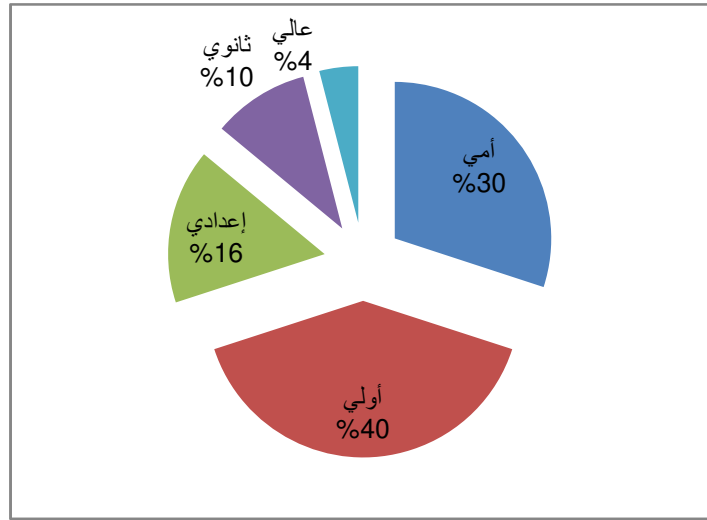
الفئات العمرية الجنس	[30 - 20]	[40 - 30]	[50 - 40]	[60 - 50]	المجموع	%
الإناث	20	12	18	2	50	71.42
الذكور	8	6	4	2	20	28.58
المجموع	28	18	22	2	70	100

المصدر: بحث ميداني (عينة الدراسة) مارس 2014

يتبين من خلال الجدول رقم 4 أن أكثر من 65.7% من الزبناء ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 20 و 40 سنة، وهذا دليل على مدى تطابق سياسة القروض الصغرى في توجهاتها الكبرى، التي تروم خلق فرص العمل وتشجيع الشباب على تكوين مقاولاتهم الصغيرة. كما يظهر الجدول أن نسبة النساء المستفيدات هي عالية بـ 71.4% مما يدل على الرغبة الملحة لذا العنصر النسوي في تحسين دخله وإحساسه بالتحويلات التي يعيشها العالم، ومدينة ميسور رغم تموقعها في محيط قروي كبير وحداثة

التمدين النسبي بهذا النطاق وكذا ضعف نسب التعليم لدى المرأة بهذا الوسط، فإن المرأة بميسور تشجعت بفعل سلفات القروض الصغرى وساهمت في تنمية دخلها عبر مقاولات مجهرية. و تجدر الإشارة إلى كون نسبة مهمة من المستجوبين تنتمي إلى فئة العزب ب 17.7% أي الشباب الذين يطمحون التخلص من البطالة وتأسيس أسر مستقلة. كما ساعدت هذه القروض فئة من المجتمع التي تصدعت أسرها جراء الطلاق ب 11.4% ولاسيما منها النساء. كما تتألف معظم أسر المقترضين من أسر يتراوح عدد الأبناء لديها ما بين 3 و 6 بنسبة تفوق 68.8%، متبوعة بتلك التي تتوفر على أكثر من 6 أبناء ب 19.6%. وتنتمي فئة عالية من هؤلاء الزبناء إلى غير المتعلمين أو الذين لهم مستوى تعليمي أولي بنسب 70%، أنظر الشكل رقم 3.

الشكل رقم 3: توزيع زبناء السلفات الصغرى حسب مستواهم التعليمي بمدينة ميسور (الفئة المبحوثة)



المصدر: بحث ميداني (عينة الدراسة) مارس 2014

أما الفئات الحاصلة على مستوى تعليمي عالي فهي ضعيفة خصوصا إذا علمنا أن المدينة لا تتوفر على مؤسسات للتعليم العالي ونسبة عالية من الذين يلتحقون بالجامعة بمدينة فاس تختار الاستقرار بالمدن الكبرى عوض الرجوع إلى مدينتها الأصلية بسبب انعدام فرص الشغل. وتتباين مهن المبحوثين ما بين القطاعات الرئيسية الثلاث التجارة والصناعة والخدمات، بحيث تمتهن نسبة 41% منهم الصناعة التقليدية، و 27% مجموعة متنوعة من الخدمات، و 26% التجارة، و أخيرا 16% بالفلاحة خصوصا بالمجال القريب من مدينة ميسور، إذ تستثمر السلفات في تربية الأرناب والنحل والماعز والأبقار.

لقد أطلعنا البحث الميداني على تجارب متنوعة للمشاريع الصغيرة التي رأت النور بفضل مساعدة السلفات الصغرى بمدينة ميسور، واستوقفنا البعض منها و هي نماذج حقيقية تمكن أصحابها من التعبير

وبكل بساطة عن سعادتهم بالفرص التي أتاحتها لهم جمعيات القروض الصغرى. سنعرض بعض الحالات بشكل موجز.

البيوغرافيا أو السيرة الذاتية رقم 1: "نورا" تبلغ من العمر 45 سنة متزوجة تتكون أسرتها من أربع أفراد، مستواها التعليمي لا يتعدى الثانوي، لم تتمكن من إتمام دراستها بسبب الفقر وغياب الوعي لدى الأسرة بمتابعة الدراسة خارج مدينتها، وبعد زواجها وأمام غياب فرص شغل قارة لدى الزوج قررت اللجوء إلى إحدى جمعيات السلفات الصغرى وفي سنة 2012، وبعدما اكتسبت ثقة جمعية القرض، أقرضت مبلغ 30 ألف درهم وقامت ببناء مشروع لتمويل الحفلات تحولت على إثره من ربة بيت إلى صاحبة مقالة صغيرة تشغل 8 مآجورين إضافة إلى زوجها، كما وسعت المشروع و أصبحت تقدم في مقره وجبات سريعة، وحققت بذلك نجاحا داخل المدينة ومحيطها.

البيوغرافيا رقم 2: السيدة "خديجة" لا تتجاوز من العمر 27 سنة، انقطعت عن الدراسة عند مستوى الإعدادي، التحقت بمركز للتكوين المهني سنة 2008، وبعد تخرجها دأبت على الاقتراض من جمعيات السلف الصغرى لمدة سنتين من 2010 إلى 2012 حيث كانت تشغل في صناعة الحلوى داخل المنزل، وبعد ذلك اقترضت مبلغ 10 آلاف درهم و أنشأت تعاونية لإنتاج الحلويات، في إطار القرض التضامني مع نساء أخريات، وفي سنة 2013 استفادت من قرض 5000 درهم استثمرته في توسعة المشروع إضافة إلى الأرباح التي حققتها سابقا وهي اليوم تشغل أربع عاملات بشكل دائم يتوفرن على كل الحقوق المهنية.

البيوغرافيا رقم 3: السيدة " خديجة" أرملة تبلغ من العمر 50 سنة، بعد وفاة زوجها سنة 2010 لم تجد معيلا، كما لم تجد فرصة عمل بالنظر إلى سنّها المتقدم. ونظرا لإتقانها مهنة تصنف في خانة الصناعة التقليدية، قررت اقتراض 5000 درهم سنة 2012 و أنشأت مقالة صغيرة بمقر منزلها متخصصة في صناعة بعض المنتجات التقليدية من نبات الحلفاء والدوم الذي تشتهر بهما المنطقة، بمساعدة ثلاث نساء، وتشارك اليوم في معارض محلية ووطنية. وهن يخططن لإنشاء تعاونية للصناعة التقليدية لتوسيع المشروع.

3- السلفات الصغرى و أثرها على المشاريع المتناهية الصغر.

لقد مرت القروض الصغرى بالمغرب بأزمة حقيقية منذ سنة 2009 بعدما حقق أرقاماً عالية أهلته لاحتلال مراتب جد متقدمة على المستوى العالمي، وبعد هذه الأزمة أكدت معظم التحاليل بأنه سينهار على غرار ما حدث في بعض البلدان كنيكاركوا والهند، لكن السياسة التي نهجتها الحكومة والقطاع نفسه والمانحين الدوليين في المغرب خلال هذه الفترة العصيبة، جنبته وحصنته من الإفلاس عن طريق عدة تدابير ومساعدات تقنية ومالية وإجرائية، الأزمة التي لم تعمر لأكثر من سنتين والتي كان من نتائجها انضمام

مؤسسة زاكورة مع مؤسسة التوفيق جراء أخطاء إدارية صرفة أكثر منها مالية³⁰. إن المتتبع لمحفظة السلفات الصغرى بالمغرب سيقف على حقائق مفادها أنها تتطور بسرعة ورأسمالها يكبر، بفعل تنويع قروضها وفتح الباب أمام زبناء جدد، لا ينتمون بالضرورة إلى الفقراء. وهذا ما يمكن تسجيله كإنزلاق لهذه المؤسسات عن أهدافها الأولى والتي كانت من المفروض تشجيع المحرومين من ولوج سوق المال بدون ضمانات. وتوجهت فيما بعد الأزمة إلى الفئات ذات الدخل القار، و أضحت منافسا للأبنك التقليدية، بإقراضها المال الذي قد يصل حجمه إلى 50 ألف درهم لاستثماره في ميادين غير ربحية³¹. وهذا ما جنب في جزء منه هذه المؤسسات من الإفلاس. كما أن مؤسسات القرض هاته وبالنظر إلى دورها الاجتماعي المحدد سلفا، فإن نسب الفوائد المرتفعة التي تفرضها على الزبناء ساهمت في ارتفاع الأصوات المعارضة التي تنتقد سياساتها المالية بإغراق الفقراء في الديون وسلبهم حرية اختيار أساليب التنمية التي يرغبون فيها.

فالزبون وفي كثير من الحالات يصبح شغله الشاغل هو كيفية إرجاع الدين القصير المدى في وقته. وجريا وراء إغراق السوق وتصريف أكبر كتلة من المال من قبل هذه الجمعيات والتنافس فيما بينها شجعت الزبناء على الاقتراض دون الاكتراث بعدد القروض التي يحصل عليها الزبون، الذي تفاعل هو الآخر مع هذه السياسة و أصبح مدينا لأكثر من جمعية مما جعله في نهاية المطاف يغض الطرف عن أداء ما في ذمته من ديون³². وقد تنبّهت هذه المؤسسات لذلك بعد وقوع الأزمة وقلصت من نسب هؤلاء من سنة 37 % سنة 2010 إلى 20 % سنة 2012 كسياسة احترازية خوفا من استرجاع ديونها³³.

لقد نجحت القروض الصغرى في المغرب في مواجهة التحديات خلافا لما وقع في بلدان أخرى التي عرفت ما يطلق عليها ب"الانهازية المدمرة" بتجاوز مرحلة الأزمة بتكاثف جهود جميع الفاعلين في الحقل السياسي والمالي على المستوى الوطني. وتمكنت هذه المؤسسات من تطوير قطاعها المالي والبحث عن سبل تكيف جديدة جعلتها تحافظ على محفظتها وتخطط للمستقبل بوضع استراتيجية 2020 التي وضعت نصب أعينها بلوغ 3 ملايين زبون. خاتمة في شكل توصيات:

³⁰ - حسن إبراهيم، قطاع التمويل الأصغر في المغرب، حوار مع يوسف رامي المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، أبريل 2012، بوابة التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء <http://www.microfinancegateway.org/ar/library>.

³¹ - خلاصات استقيناها من خلال حوار مطول مع أحد كوادر جمعية الأمانة للقروض الصغرى، بمدينة فاس، أبريل 2015.

³² - حوار مع أحد الزبناء السابقين لمؤسسة زاكورة للقروض الصغرى بمدينة فاس سابقا، إذ اقترض هذا الزبون أكثر من ثلاث قروض سنة 2010، ولم يتمكن من إعادتها في الفترة المحددة، مما اضطره إلى التهرب وباستمرار من العاملين بالجمعيات المقرضة الذين كانوا يزورونه باستمرار في محل سكناه.

³³ - مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، مرجع مذكور سابق، ص.7.

- نستخلص من كل ما سبق بأن القروض الصغرى هي حل إيجابي لإشكالية الفقر في الدول التي لا تتوفر على بنىات اقتصادية صلبة، والتي تعاني من تمايزات سوسيوإمجالية كبيرة. ولكي تحقق سياسة التمويل الأصغر أهدافها وتساعد الفقراء في تجاوز هشاشتهم وتحقيق سبل اندماجهم في الاقتصاد المهيكل:
- وجب هيكلة القطاع بشكل يتيح استدامة التنمية والتطلع إلى القضاء على الفقر وتجفيف منابعه، عوض خلق مسلسل يزيد من تفكير الفقراء ويساهم في إثراء الأغنياء عن طريق تكبيل الفقراء بالقروض و نسب الفوائد المشروطة بها. ومن هنا يجب إعادة النظر في نسبها وفي المدة الزمنية المخصصة لإرجاعها. كما أن المواكبة والمساعدة التقنية وتقديم الاستشارة هي شرط لا مناص منه لتشجيع المبادرين الصغار والمقترضين من المؤسسات المالية للقروض الصغرى، قصد مسايرة أصحاب المشاريع المتناهية الصغر خصوصا في المراحل الأولى لبداية المشروع.
 - يجب كذلك وضع مراقبة قبلية وبعدية على جمعيات القروض الصغرى عبر افتتاح دقيق لطرق تدبيرها المالي، ورأسمالها الاجتماعي.
 - يجب توحيد الجهود بين مختلف هذه الجمعيات وتحفيزها على عقد شراكات مع الدولة ومؤسسات التكوين المهني بمختلف فروعها، لتوضيح وفي إطار دورات تكوينية سريعة كيفية الاستفادة من التمويل المسبق وطرق إنشاء التعاونيات.
 - إن إعادة النظر في تعدد المتدخلين في التنمية البشرية هو مسألة ذات أولوية قصوى، سيما و أن بعض المبادرات تقدم دعما بدون قيد أو شرط، مما يطرح أكثر من سؤال عن طرق استفادة البعض من دعم معين بدون المساهمة في التمويل، بينما يبقى المقترضون مرهونون بأداء الديون ونسب فوائدها التي عبر أكثر من مستوجب عن ارتفاعها.

المراجع:

- عرفات ألسالحي، مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا حالة اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية، بوابة التمويل الأصغر CGAP، 2011، <http://www.microfinancegateway.org>
- البنك الإسلامي للتنمية، ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر.
- أطاك المغرب، القروض الصغرى: الرأس مالية بين محاربة الفقر والفقراء. <http://attacmaroc.org>
- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010.
- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، صعود وهبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب، دجنبر 2009، www.cgap.org
- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

- جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.
- مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، الكتاب الأبيض للقروض الصغرى بالمغرب، سنة 2012 .
- ميمون الرحمانى، واقع الفقر بالمغرب بين المقاربات المؤسساتية والبدائل الممكنة، شتنبر 2011 .
<https://mimounrahmani.wordpress.com>
- محمد عارف، كيف أنقذت القروض الصغرى مواطنين ورمت بآخرين في متاهة المتابعات؟، جريدة الأحداث المغربية 2011/06/10.
- حسن إبراهيم، قطاع التمويل الأصغر في المغرب، حوار مع يوسف رامي المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، أبريل 2012، بوابة التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
<http://www.microfinancegateway.org/ar/library>
- خدعة القروض الصغرى : تنمية مكبلة، المناضلة، جريدة إلكترونية العدد 27، يونيو 2010.
<http://www.almounadil-a.info>
- مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، أنجزت الدراسة بشراكة مع الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، ووكالة التنمية الدولية الدانماركية، ودولة اليابان، وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، ووكالة المعونة البريطانية، أكتوبر 2014.
www.ifc.org الموقع الإلكتروني.
- أثر التمويل المتناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، من إنجاز Planète Finance سنة 2008.
- الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. <http://www.cgem.ma>
- Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.
- Faska Mohamed & Khoya Chafiq, Le secteur du microcrédit au Maroc : Evaluation et etude de cas, Mémoire de licence en sciences économiques et gestion, université Moulay Ismail Meknès, 2006.
- Étude Sectorielle sur les Microcrédits au Maroc / 2011 Rapport de l'Etude, SEREC/ Etude sectorielle du microcrédit / JAIDA – 2011, pp.8-9. <http://www.microfinance.ma>.
- Extraits de : Principes clés de la microfinance, CGAP, 2007.
- Fédération National des Associations de Microcrédits & Centre Mohamed VI de Soutien à la Microfinance, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.
- Frédéric Roussel, Que pensent les Français de la microfinance?, In Baromètre de la Microfinance, 2011.
- Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise,
<http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc>.

- Lamrini Rida, La Microfinance, facteur d'insertion économique, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAME & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.

- Petite histoire de la microfinance, In Baromètre de la Microfinance, 2011.

www.oxusnetwork.org.

- Séminaire Banque Mondiale - Commission Bancaire sur la supervision bancaire -
jeudi 22 sept. 2005, p9. Laurence Hart, AFD/CEFEB – Laurent Lhériaux, ESF.

- Sijilamssi Tariq, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, organisé par FNAME & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.